المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع (دراسة مقارنة بين العراق والهند)
اسم الكاتب: أ.م.د. ياسين محمد حمد، أ.م.د. عبدالجبار عيسى عبدالعال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2180
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 06:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعامل مع الأقليات في إطار إدارة التنوع
(دراسة مقارنة بين العراق والهند)

أ.م.د.ياسين محمد حمد [*] أ.م.د.عبدالجبار عيسى عبدالعال[**]

يكاد بلد من البلدان يخلو من ظاهرة تعدد وتنوع المكونات المجتمعية التي تتوزع عادة وتبعا لحجمها ونسبتها العددية بين أكثرية وأقلية أو أقليات. ولكن هذا التوزيع غالبا ما يعاني من مشكلات جراء عدم وضع أطر دستورية أو قانونية قادرة على ضمان التوازن والتكامل بين منظومتي حقوق وواجبات الأقليات وحقوق وواجبات الهوية الوطنية والمواطنة وتطبيقاتهما. وتعد دول الشرق الأوسط والعربية منها تحديدا من بين أبرز الدول التي تعاني من هذه المشكلة بحكم اعتقادها بالانعكاسات السلبية لمثل هذه الأطر التشريعية على وحدتها واستقرارها، واحتمالات فتحها الباب أمام التدخلات الخارجية في شؤونها مما يدفعها ليس فقط إلى إخفاء مشكلة الأقليات فيها والتهرب من إيجاد الحلول لها، لا بل ومحاولة حلها قسريا بصهر كل ما هو موجود فيها من أشكال تنوع الأقليات واختلافها وهوياتها الفرعية في بوتقة هوية واحدة بما يعرض خصوصيات تلك الأقليات وهوياتها وحقوقها وحرياتها للانتهاك، ويزيد مشكلة التعدد والتنوع فيها تعقيدا، ويحملها مخاطر كبيرة.

وتنطوي الحلول القسرية لمشكلة حقوق وحريات الأقليات، وبشكل دائم وطبيعي، على بعدين غالبا ما يتكاملان في النهاية ويندمجان وهما:

البعد الأول: رفض الأقليات الحاملة للهويات الاثنية والدينية والثقافية الفرعية للهوية الوطنية التي تفرضها عليها الأنظمة الحاكمة من خلال تبني هوية محلية خاصة ومحاولة الاعتماد على الدعم الخارجي.

البعد الثاني: تزايد التصاق الأقليات الحاملة للهويات الاثنية والدينية والثقافية الفرعية بخصوصياتها، حتى يصل الأمر بها في عملية رفض الهوية الوطنية المفروضة عليها إلى السعي للانفصال عنها بما ينتهي إلى تجزئة بلدانها وتفكيكها.

وهناك بعد ثالث أيضا، لكنه مستجد وما زال قيد التحقق منه، ومفاده تشكل هوية/هويات ثقافية عالمية، وقبول الهويات الصغيرة بالاندماج فيها في إطار محتوى ثقافي عالمي.

ويعد العراق واحد من الدول التي تعاني من مشكلة تعددية الهويات الاثنية والدينية والثقافية، وعدم قدرة الأنظمة السياسية المتعاقبة على حكمه على إيجاد حلول لمشكلاتها، لاقتصار المحاولات في هذا المجال على السعي لتوحيد العراقيين في إطار الهوية العريضة أو الضيقة التي يؤمن بها نظام الحكم، بدءا من الهوية العربية العامة وانتقالا إلى الهوية العربية بشكلها القسري وفقا للآيديولوجيات التي كان تؤمن بها النظم السابقة، وانتهاءا بالهوية الطائفية والعرقية التي وسمت الدولة والمجتمع بعد العام . ويمكن أن نستنتج من طبيعة وحجم المشكلات التي واجهتها هذه الأنظمة على اختلافها، وقلة عدد المنخرطين في الهويات الشاملة التي تبنتها وحاولت فرضها على

---

[*] كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

[**] كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.

مواطنيها، أن قدرتها على المحافظة على وحدة الدولة العراقية مسألة تعود إلى وسائل القسر التي امتلكتها بما جعل تفوقها مرحليا، وهو ما تسبب في معاناة العراق والعراقيين من ظاهرة عدم الاستقرار التي ظلت ملازمة لحياتهم لاسيما بعد بدء العهد الجمهوري عام ، وما زالت مستمرة حتى اليوم. و في الجانب المقابل نجد إن دولة الهند التي تعاني من مشكلة تعددية الهويات الاثنية والدينية والثقافية فيها بما يفوق في معدلاته وتنوعاته الحالة العراقية بشكل كبير جدا، قد نجحت في التعامل مع هذه المشكلة.

وعلى الرغم من فارق حجم المساحة والسكان بالأضافة الى خبرة نظام الحكم وتجربة التعددية الطويلة للهند والقليلة للعراق ، تعود اسباب المقارنة بين العراق والهند كونهما يصنفان من الدول المتنوعة الأقليات ذات المطالب المتشابهة وكلاهما من مجتمعات العالم الثالث مع اقتراب نسبي كونهما في نفس القارة، وتاريخيا كلاهما خرج من تجربة احتلال بنظام جديد هو النظام البرلماني. وفي بحثنا هذا سنحاول تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في النموذج الهندي في التعامل مع الأقليات في ضوء إدارة الهند للتنوع الأجتماعي، ثم نأتي في نفس السياق لدراسة النموذج العراقي لنحاول، بالتالي ، الخروج بخلاصة لهذه المقارنة من أجل الأستفادة منها لتطوير النموذج العراقي الجديد.

وستكون الفرضية التي نحاول التحقق منها في ضوء هذه المشكلة إن اعتماد وسائل وأساليب تنطلق من الإطار الوطني الجامع وتنتمي إليه وتعمل من أجله في التعامل مع الأقليات، يساعد على انخراطها في مشروع بناء الدولة والهوية الوطنية، والعكس صحيح أيضا.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين:الأول يناقش في مقاربة نظرية، الأقليات وإدارة التنوع فيما يناقش الثاني التحديات التي يثيرها تنوع الأقليات في كل من العراق والهند، وكيفية معالجة تلك التحديات.

المحور الأول: الأقليات وإدارة التنوع..مقاربة نظرية

يكثر الحديث عن الأقلية/الأقليات وتمايزها عن الأغلبية في إطار الدولة الواحدة في عالم اليوم، على الرغم من اشتراك الاثنتين الأقلية والأغلبية في حمل هوية الدولة الوطنية التي ينتميان إليها والتي تجمع في إطارها كل المكونات الاجتماعية داخل الدولة أو في إطار سلطتها ومسؤوليتها. وتبدو المشكلة التي واجهت الباحثين والكتاب والسياسيين في مسالة تحديد معنى الأقلية والأغلبية متعلقة بالحقوق التي يفترض بالحكومات أن تعترف بها لمكونات محددة موجودة داخلها، حيث اتفقت الإرادة الإنسانية خلال التاريخين الحديث والمعاصر على الاعتراف للأقليات داخل الدول بحقوق تعينها على ممارسة إنسانيتها والتمتع بها بشكل طبيعي من جهة، والبقاء من جهة ثانية محتفظة بخصوصيتها وتمايزها في محيط مختلف عنها من حيث الاثنية أو الدين أو الثقافة.

.. نظرة في معنى ومعايير القول بوجود أقلية

على الرغم من الاختلاف بشان مدلول كلمة "أقلية" سواء أكانت عرقية أو دينية أو مذهبية أو لغوية أو ثقافية، عند التعامل مع مواطني دولة ما، فإن هناك اتفاق على اعتماد عامل محدد لتمييزها هو الاختلاف العددي بين هذه الأقلية ومجموع الانتماء العددي للجماعة أو الجماعات الأخرى المتمايزة عنها. وبعيدا عن الخوض في تفاصيل أو جذر الاشتقاق اللغوي لمصطلحات الأقلية والأكثرية، نورد بعض التعريفات لمعنى الأقلية بما يمكننا من بيان الاختلاف الحاصل في التعاطي مع هذا المصطلح. فقد عرفت الموسوعة السياسية الأقلية/الأقليات بأنها "مجموعة من سكان دولة أو إقليم ما، تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني، دون أن يعني ذلك

بالضرورة موقفا سياسيا وطبقيا متميزا منها"[1]. وتعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الأقلية بأنها "جماعة من الأفراد الذي يتميزون عن بقية أفراد المجتمع، عرقيا أو قوميا أو دينيا أو لغويا، وهم يعانون نقصا نسبيا في القوة، ومن ثم يخضعون لبعض أنواع الاستعباد والاضطهاد والمعاملة التميزية"[2]. ويستخدم بعض المفكرين الليبراليين ذوي الاتجاه النخبوي أمثال فيلفريدو باريتو – وكيتانو موسكا – المفهوم أحيانا بمعنى فئوي، كأن يقال أقلية حاكمة، إذ لا يخضع استخدام مصطلح الأقلية هنا لمعيار الاختلاف العددي بين أفراد متباينين في انتماءاتهم الاثنية أو الدينية أو المذهبية أو اللغوية أو الثقافية، لكنه يخضع لمعيار الاختلاف في الدور الذي يبين وجود وتنظيم أقلية مميزة منظمة تقود الجماهير وتضبط تحركها. ويؤكد هؤلاء المفكرون النخبويون أن هذه الأقليات هي التي تحكم الأكثريات بحكم تكوينها عادة من قلة من الأفراد الذين ضمنوا لأنفسهم السمو والتفوق على جمهور المحكومين والتميز بخصائص التماسك والتنظيم[3].

وتقول الموسوعة الأمريكية إن الأقلية "جماعة لها وضع اجتماعي داخل المجتمع أقل من وضع الجماعات المسيطرة في نفس المجتمع، وتمتلك قدرا من النفوذ والقوة وتمارس عددا أقل من الحقوق مقارنة بالجماعة المسيطرة في المجتمع، وغالبا ما يحرم أفراد الأقليات من الاستمتاع الكافي بحقوق مواطني الدرجة الأولى"[4]. وترى الاتفاقية الأوربية لحماية الأقليات "أن مصطلح الأقلية يعني جماعة عددها أقل من تعداد بقية سكان الدولة، ويتميز أبناؤها عرقيا أو لغويا أو دينيا عن بقية أعضاء المجتمع، ويحرصون على استمرار ثقافتهم أو تقاليدهم أو ديانتهم أو لغتهم"[5]. وتذهب اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أن الأقليات "جماعات ذات خصائص تختلف بشكل واضح عن تلك الموجودة لدى بقية السكان في مجتمع ما وترغب في دوام المحافظة عليها.

ويمكن أن نستخلص من هذه التعريفات أن هناك ثلاثة عوامل أساسية لوجود الاقلية في أي مجتمع وهي:

:. عامل الاختلاف المميز للأقلية عن باقي المكونات المجتمعية.

.. عامل إدراك وجود هذا الاختلاف والرغبة في المحافظة عليه.

.. عامل قلة نسبة الأشخاص المنتمين للأقلية مقارنة بأغلبية المنتمين للأكثرية المجتمعية.

ويتفاوت عامل الحقوق نسبيا بين دولة وأخرى، كون المواطنين عامة يحصلون على حقوقهم وفقا لدستور الدولة، وأن الأقليات تسعى للحصول على حقوق خاصة مضافة إلى الحقوق العامة الممنوحة لكل المواطنين.

وقد تجتمع في أقلية واحدة طبائع وخصائص مختلفة ومتعددة، كأن تكون متمايزة عن غيرها في أكثر من ناحية اثنية أودينية أوثقافية في الوقت نفسه، وكلما زادت عوامل الاختلاف، وكلما كانت الأقلية واقعة بعيدا عن مركز إدارة الدولة، ومتاخمة لمواطني دولة ثانية متوافقين معها في الانتماءات الفئوية، كلما كانت الأقلية أكثر وعيا بذاتها واختلافاتها وسعيا لتأكيدها والمحافظة عليها ونيل الاعتراف بها. وإذا اقترن الاختلاف بين الأقلية والأكثرية بتعدد وتنوع أبعاده وعدم رغبة الأكثرية أو السلطة الحاكمة لها في الاعتراف بمواطنية الأقلية، فقد يصل الأمر إلى

– عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، ج– –، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، .

.– ينظر: بيير جورج، جيوبوليتيقا الأقليات، ترجمة: عاطف علبي، دار العلم للملايين، بيروت، : – : . وأيضا: سيف الدين كاطع، حقوق معلنة وواقع ملتبس يدعو للتغيير، : www.alsabah.com

.– ينظر : عبدالرضا الطعان وآخرون، مدخل إلى الفكر السياسي الغربي الحديث والمعاصر، ج–، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.) c m .

.– نقلا عن: نبراس المعموري، واقع الأقليات في العراق، الحوار المتمدن، تشرين الثاني) : http://www.ahewar.org

.– نقلا عن: جاد الكريم الجباعي، مسألة الأقليات، ((. .) http://www.hem.bredband.net

حد استخدام تسميات أخرى بديلة للأقلية ومنها الجالية للتعبير عن موقف يرى في مثل هذه الأقلية جماعات وافدة إلى الدولة؛ مثلما هو حال أقلية الروهينجا في بورما. وترتبط مثل هذه الحالات بواحد أو أكثر من الاحتمالات التالية:

– تغيير حدود الدولة بتوسعها بما يسمح لها بضم سكان جدد تكون غالبيتهم من الأقليات؛ وهو ما حصل عندما وافقت الدولة العثمانية على إلحاق إقليم الأحواز ذي الغالبية العربية بأيران، واتفاق الحلفاء على إلحاق لواء الاسكندرونة ذي الغالبية العربية بالدولة التركية بموجب اتفاقيات إعادة رسم خرائط الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الأولى، فأصبح العرب أقلية في الحالتين، وعندما ألحقت ولاية الموصل بدولة العراق التي تشكلت عام بقرار من بريطانيا مما أضاف لسكان العراق أقلية كردية مهمة.

– تغيير التركيبة الاجتماعية للدولة بالهجرة منها أو إليها مما يترتب عليه إضافة أو اقتطاع مجموعات سكانية انتماءات أولية مختلفة عن باقي سكانها؛ كما هو الحال مع الأرمن التي اجبروا على الهجرة واستيطان دول جديدة في المنطقة العربية وإيران مستهل القرن العشرين فأضيفوا على مجموعاتها السكانية، وهجرة العرب إلى دول أوروبية عديدة، والأتراك إلى ألمانيا، فأصبح هؤلاء أقليات في البلدان التي هاجروا إليها، أو هجرة مجموعات سكانية مما يتسبب في تغيير عكسي في واقع مفردتي الأقلية والأكثرية؛ كما حدث بعد هجرة اليهود إلى فلسطين التاريخية لتصبح نسبتهم العددية فيها نحو % عام بعد أن كانت نسبتهم فيها . % عام ، فأصبحوا أغلبية مقارنة بسكانها الأصليين، وينطبق الأمر ذاته على سكان أمريكا الشمالية واللاتينية واستراليا. ويحدث العكس أحيانا حين تهاجر مكونات اجتماعية وتغادر دولها، فيصبح ما تبقى منها أقلية ؛ كما حدث في هجرة المسيحيين من لبنان إلى أوروبا والولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية[٦].

– عدم اعتراف النظام الحاكم بحقوق مجموعة من مواطنيه، بما يجعل المواطنة وحقوقها مرتبطين بانتماء محدد اثني أو ديني أو مذهبي أو لغوي أو ثقافي، على نحو يدفع المكونات المجتمعية الوطنية التي لا تمتلك هذا الانتماء أو لا توافق عليه إلى التعبير عن خصوصيتها والمطالبة بحقوقها.

.. الأقليات وإدارة التنوع من قبل الدولة

إن الأساس في نظام المواطنة في كل دولة هو أن كل من يسكن على أرضها، ويخضع لرعايتها، ويحمل جنسيتها، مواطن فيها، وأن لكل مواطن حقوقا على دولته وعليه واجبات نحوها وهي حقوق وواجبات متساوية بحكم تساوي أساها وقاعدتها المواطنة . ولكن بعض الدول لا تساوى من الناحية العملية بين مواطنيها من حيث حقوقهم، وإن كانت تساوي بينهم في الواجبات بما يجعل المساواة في حقوق وواجبات المواطنة بين مواطنيها غير متحققة مما يضر في علاقة الأفراد بوطنهم، أو دولتهم، لأن العيش في دولة ما والانتماء إليها وحمل جنسيتها يفرض التبادل والتقابل بين:

– حقوق الدولة، وبضمنها حقها في الحفاظ على وجودها وتحقيق الأمن والاستقرار العام داخلها.

– حقوق المواطن، وبضمنها حقه في التمتع بفرص العيش الكريم، وعدم فرض شكل حكم لا يرغب به عليه.

ولكن بعض الأنظمة السياسية، تعتقد وتتصرف على أساس أن حكمها حكم مطلق، ولا رأي للشعب فيه مما أفقدها شرعيتها، فاضطرت لضمان بقائها واستقرارها إلى واحد أو أكثر من عدد من الخيارات: خيار القوة المفرطة، خيار الاعتماد على فئة محددة داخل المجتمع لتولي مهمة الدفاع عن نظام الحكم، أو خيار البحث عن

– عادل عبد السلام وأمل يازجي، الأقليات، ((. .)): http://www.arab-ency.com

دعم خارجي، وفي جميع الحالات، فإن أيا من هذه الخيارات لا بد في النهاية أن يدفع بإحدى الجماعات التي تتبنى مواقف مختلفة عن النظام السياسي وتعارض الهوية التي يسعى لفرضها على مواطنيه، يدفعها إلى تأكيد حقها في الالتزام بهويتها الأولية ومن ثم رفضها للهوية التي يتبناها نظام الحكم ويدعو إليها، فتظهر مشكلة الأقليات، التي يصورها النظام الحاكم بأنها انتهاك لأسس الأمن الوطني وتهديد لثوابته. ويعني هذا ارتباط الظهور الأول لمشكلة الأقليات بغياب شرعية نظام الحكم من جهة، ومحاولته من جهة ثانية فرض أطر محددة للمواطنة تنتفي معها وتنتهي الهويات الفرعية للأقليات.

وتظهر مشكلة الأقليات في الدولة عادة تحت عناوين متعددة لعل أهمها:

– وجود أكثر من اختلاف عن الأغلبية في الدولة، اثنيا أو قبليا أو دينيا أو مذهبيا أو لغويا أو ثقافيا،

– بعد مناطق سكن الأقلية عن مركز ممارسة السلطة، أو وقوع تلك المناطق في أطراف أراضي الدولة،

– إن الأقلية تشكل امتداد لأغلبية سكان دولة ثانية مجاورة أو حتى لأقلية فيها.

وفي هذه الحالات الثلاث تمثل الأقلية مشكلة ظاهرة في الدولة، تهدد أمنها ووحدتها وسيادتها، وتجعل سياساتها الداخلية والخارجية عرضة للتأثر بها[٧]. ويعني ذلك، أن الدولة حين تتعامل مع مشكلة الأقليات فانها ينبغي أن تتعامل بواقع من إدارة التنوع بصورة موضوعية ومنطقية، فهي تتعامل مع قضايا من قبيل:

– حق الشعوب في تقرير مصيرها مقابل حق الدولة في إدارة شؤونها بعيدا عن التدخل الخارجي، فالأصل أن الدولة والحدود هي مسالة تنظيمية، وجدت لخدمة إنسانية الإنسان، لا لتكون قيدا على إنسانيته أو حقه في أن يعيش حياته متساويا مع غيره، ومن ثم فان كل أقلية مقسمة بين عدة دول، ترى في ذلك انتقاصا لحقها في تقرير مصيرها وإقامة دولتها الموحدة فليس من مقتضيات المنطق التسليم بقبول هيمنة الآخرين عليها وحكمهم لها. لكن متطلبات تنظيم استقرار وامن المجتمع الدولي، اقتضت إقرار الأمم المتحدة لمبدأ عدم جواز التدخل في صميم السلطان الداخلي للدولة، إلا أنها عادت وسمحت بعد الحرب الباردة بقدر من التدخل تحت أغطية إنسانية لردع حالات الانتهاك المقصود لحقوق بعض الأقليات التي تتعرض لإبادة من قبل أنظمة الحكم في دولها.

– إن معظم الدول فيها أقليات، وقدرة الدولة على إقامة نظام الحكم الصالح فيها، رهن بقدرتها على أن تكون دولة مواطنة لكل مواطنيها دون تمييز، ويفرض هذا ويفترض أن يكون الحكم وشكله ومضمونه معروضا على الشعب عامة بمختلف تكويناته، وان لا يجري فرض هوية معينة على المواطنين دون إرادتهم، على نحو يدفعهم لاحقا لممارسة العنف لتغييره أو الانفصال عنه.

وقد ابتكرت بعض الدول أنظمة لحكمها وإدارة شؤونها تراعي الاختلاف والتنوع داخلها، من قبيل: الحكم الذاتي، واللامركزية، والفدرالية، ولكن التمييز داخل الدولة ضد الأقلية/الأقليات قد يصل حدا يجعل استمرار تعلق الأقلية بارتباطها بالدولة غير مبرر، مما يدفعها للسعي للانفصال عنها.

المحور الثالث: التعامل مع الأقليات في الهند والعراق– المشكلات والحلول

لا تثير التعددية القومية أو الاثنية أو الدينية أو المذهبية أو اللغوية مشكلة لأية دولة، إلا عندما تتداخل مع اعتبارات قانونية وسياسية، يساء بسببها أو في ظلها استخدام الدستور والقانون سياسيا، إذ تبدأ عندها التكوينات المجتمعية التي لا يتم الاعتراف بها وبمواطنيتها أو على الأقل الانتقاص من مواطنيتها قياسا إلى مجموعات

. اسكندر شاهر سعد، مسألة الأقليات..وسبل تخفيف التوترات الدينية والاثنية في الشرق الأوسط، قضايا إستراتيجية العدد (..)، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، دمشق، آذار / مارس / – ( ) .

أخرى داخل الدولة يجري تقديمها عليها لاعتبارات الولاء، تبدأ هذه التكوينات بتبني وإشاعة فكرة اختلافها عن باقي تلك المكونات، وبقدر ما تتصاعد سلبية السياسات والقرارات الحكومية تجاهها، تتصاعد سلبية مواقفها منها وصولا إلى لحظة مطالبتها بالانفصال عندما تبلغ تلك السياسات والقرارات درجة المساس بكرامة تلك الجماعات وقيمها القومية أو الاعتقادية أو الثقافية بسبب ما تمارسه ضدها من تمايز واختلاف وتهميش وإقصاء وإنكار للحقوق على أسس اثنية ودينية ولغوية وثقافية[٨]. وتؤكد التجارب التاريخية أن الحل الأنسب لمشكلة الأقليات لا يكون بإنكار وجودها أو الانتقاص من حقوقها، بل يكون بتأسيس وطن مدني يحكمه الدستور والسلطة المستفتى عليهما شعبيا ، لا يميز بين مواطنية لأية أسباب عقائدية لا دينية ولا مذهبية، وتسوده إجراءات صريحة وصحيحة للمواطنة القائمة على مبادئ المساواة والعدالة والمشاركة السياسية الشعبية التي لا يستثنى منها أحد، واعتماد أسلوب الحوار الوطني بين المواطنين لتحديد أسس وثوابت المواطنة والهوية والسياسات العامة للدولة[٩]. لكن هكذا إجراءات كانت متباينة في اعتمادها بين دولتي الهند والعراق، مما جعل من الأقليات في الدولتين تشكل تحديا في احيان كثيرة، وكانت الحلول القانونية والسياسية لهذه المشكلة مختلفة أيضا بين الدولتين.

.–تحدي الأقليات وتعامل الدولة أزاءه في الهند

الهند دولة شبه قارة فيها كثافة سكانية عالية تزيد عن المليار، وتعدد فيها الانتماءات الأولية الاثنية .الدينية والمذهبية واللغوية والثقافية المتعارضة المقترنة بخصائص تتيح لكل انتماء منها القدرة على الانفصال عن الدولة الهندية، من حيث عدد أفراده وموقعهم الجغرافي. ويمكن أن نلاحظ بشأن التحديات التي يثيرها التنوع الاجتماعي الديني في الهند ما يلي[١٠]:

:. إن الهندوسية تبنى على الاختلاف والتفاوت الطبقي بين البشر، وتكرس النظام الطبقي الذي يحدد طبيعة العلاقات بين الطبقات ومسؤوليات كل منها بما يشجع التقسيم الاجتماعي والتكيف التدريجي لدور كبير من القبائل الهندية، وإضفاء الطابع الهندوسي عليها.

.. إن الهندوسية تقدس الحيوانات كالأبقار والقردة والثعابين وغيرها وتتركها حرة طليقة في طول البلاد وعرضها مما يعد نوعا من الإخلال بالتوازن الاقتصادي للهند.

.. إن الهندوسية وتقاليدها وتعدد الآلهة فيها وكثرة طقوسها ومعابدها، أصبحت سببا مهما لنمو الحركات الهندوسية المتطرفة وتزايد نفوذها مع تزايد الدعم السياسي لها من قبل العديد من الأحزاب والشخصيات السياسية. وأضحت القضايا الدينية عاملا مهما في الحصول على الدعم السياسي، وهذا ما ظهر بشكل واضح في تعزيز حزب بهاراتيا جاناتا لقوته السياسية في الهند عبر تبنيه لقضية معبد رام في ايوديا[١١]، أو في الحركة القومية الهندوسية ممثلة بجماعة السانغ باريغار التي شنت عمليات اعتداء منظمة استهدفت الأقليات المختلفة وممتلكاتها

. ضاري رشيد الياسين، مصدر سابق، . – . .

. محمود شريف البسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، ط ، دار الشروق، القاهرة،

. بتصرف عن، ستار جبار علاي، مصدر سابق، ص ص – .

. . يدور النزاع بين الهندوس والمسلمين في هذه القضية حول موقع مسجد بابري في مدينة ايوديا الواقعة في ولاية اوتار براديش، حيث يتهم الهندوس المسلمين بإقامة المسجد الذي بني منذ عاما في المكان الذي ولد فيه معبودهم رام، ولذلك، فقد هاجم الهندوس المسجد ودمروه في كانون الأول ، بدعم من المتشددين الهندوس في بعض الأحزاب، ويسعى الهندوس حاليا إلى بناء المعبد في مكانه بالرغم من صدور قرار من محكمة الولاية بأحقية المسلمين فيه. وللمزيد انظر: جمال الدين محمد علي، الهند: صراع بين المتشددين والعلمانيين، مجلة السياسة الدولية، العدد ، ابريل – . وأيضا: عبدالرحمن عبد العال، أحداث جوجرات الطائفية وإشكالية الهوية في الهند، مجلة السياسة الدولية،العدد ، يوليو – .

ومؤسساتها، وتقوم الجماعة على فكرة تمجيد الهندوسية بمفهومها الضيق في الداخل والتي لا تستبعد الأقليات فقط بل ملايين الهندوس من الطبقة الدنيا[١٢] هذا ما يجعل من هذه الحركات مصدرا مهما لاستهداف الأقليات وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي استنادا إلى بواعث دينية.

.. أن المسلمين يشكلون حوالي % من السكان، لكن نسبة تمثيلهم في البرلمان الاتحادي لم تزد عن ربع نسبتهم السكاني، فالمفروض أن لا يقل عدد النواب المسلمين في البرلمان الهندي عن % نائبا، إلا أن أقصى ما وصل إليه تمثيلهم في البرلمان هو % نائبا في البرلمان السابع – % نائبا في البرلمان الثاني عشر – % في البرلمان الثالث عشر –[١٣].وهذا يمكن ان يعطي بدوره مؤشرين الأول هوتشتتهم بسبب الأنتماءآت السياسية والثاني هو عدم تقوقعهم في هويتهم الدينية الخاصة.

هـ. يعاني المسلمون عموما من أوضاع الحرمان من التعليم وعدم القدرة على المشاركة في المؤسسات والوظائف العامة، وفشل الحكومات الهندية في حل مشاكلهم . ولعله اصبح من المعروف كيف تتعامل الحكومة الهندية مع المسلمين في أقليم جامو وكشمير حيث غالبا م تستخدم الحكومة العنف ضدهم بحجة مكافحة الرهاب ومثيري الشغب والواقع ان كل ذلك يجري على خلفية الصراع مع الجارة باكستان. ونتيجة للأنتقادات التي وجهت للهند من الداخل والخارج أزاء تعاملها مع المسلمين ، سعت حكومة رئيس الوزراء الهندي مانموهان سنغ عام لتقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية للمجتمع المسلم في الهند، وتشكلت لجنة ساتشار الحكومية التي خرج تقريرها ببعض الإحصاءات التي أظهرت أن ترتيب المسلمين أدنى من أكثر الطوائف تهميشا في المجتمع الهندي. وقدمت اللجنة اقتراحات محددة، عرفت بتوصيات لجنة ساتشار، بيد أن الحكومة لم تتخذ أية خطوات لتنفيذ تلك التوصيات ولم تقدم التقرير للمناقشة في البرلمان أصلا. رغم ان المسلمين الذين يبلغ عددهم . مليون نسمة أي بنسبة , % يبقى وضعهم هشا حيث يقع % منهم تحت خط الفقر[١٤]

. يمكن تفسير تراجع أوضاع المسلمين قياسا بأوضاع الأقليات الهندية الأخرى بعدة أسباب أهمها: عدم تشكل أحزاب وطنية تضم في عضويتها أعضاء مسلمين، إنما جل الأحزاب في الهند تمثل التيارات القومية والدينية الهندوسية والسيخية، وكان المسلمون عامة يدعمون حزب المؤتمر، وجراء عدم وجود قيادة موحدة دينية أو سياسية لمسلمي الهند، وتراجع المسلمين عن دعم حزب المؤتمر في أعقاب حوادث مسجد بابري عام , ، صار المرشحون المسلمون يتقدمون بشكل مستقل وليس ضمن قوائم موحدة، مما يشتت أصوات الناخبين المسلمين.

. . مقتدر خان، القومية الهندوسية، حتمية الانحسار، ترجمة: شيرين بن حامد فهمي

htt // :WWW.isbmonline.net/iol-arBI / dowalialqpolitic-Aug- /qpolitie : -asp

: . توزع النواب المسلمون في البرلمان الثالث عشر كالآتي: نواب يمثلون حزب المؤتمر و نواب يمثلون الحزب الشيوعي الماركسي و نواب يمثلون المؤتمر القومي لجامو وكشمير و نواب يمثلون حزب باهوجان ساماج و نائبين عن حزب ساماج وادي و نائبين عن حزب راشتريا جاناتا : نائبين عن الرابطة الإسلامية ونائب واحد عن مجلس اتحاد المسلمين ونائب عن مؤتمر تيراغول ونائب عن ارشتريا لوك دال ونائب عن حزب بهاراتيا جاناتا. وللمزيد انظر: النواب المسلمون في البرلمانات الهندية، المصدر:

http//:WWW.islamonline net/ iol-arabic/dowa lia/qpolitic.Ice.asp.

أيضا: ظفر الإسلام خان، المسلمون والانتخابات الهندية، ص

http://WWW.islamonline net/io/-arabic/ dowia/qpo/litic--/qpolitic e-asp

io inority Righ t roup International State of the World inorities http India arch oo poo

وتلجأ السلطات الحاكمة الاتحادية في الولايات في الغالب إلى زيادة تشتيت أصوات الناخبين المسلمين عبر إعادة تكوين الدوائر الانتخابية، بما يضيع فرصة المسلمين في الحصول على تمثيل يتناسب مع كثرتهم العددية في الهند.[١٥]

.. تشكل السيخية تحديا للبناء الوطني الهندي، كونها تعيش حالة صراع مع كل من الهنود من أتباع الديانتين الهندوسية والإسلامية، وهو ما حدة واتساعا في العقود الأخيرة التي أصبح الدين فيها مرتكزا مهما في الهوية الاثنية للسيخ ودافعا لمطالبتهم بالاستقلال. وبدأت تتشكل بفعل ذلك في مطلع عقد الثمانينات العديد من المليشيات السيخية المتشددة الساعية لإقامة دولة سيخية مستقلة باسم "خالستان" في ولاية البنجاب[١٦] وأعلن "بهندرا نوالي" احد زعماء حزب "اكالي دال" السيخي في مطلع عام – أن هدف حركة السيخ هو إنشاء دولة مستقلة تكون شانديكار عاصمة لها، واتخذ الصراع صورا متضادة متعددة دينية هندوسية–سيخية ، وسياسية حزب المؤتمر–حزب اكالي دال ، وحكومية سلطة المركز–عموم الحركة السيخية بجناحيها المتطرف والمعتدل في البنجاب التي تحولت إلى قاعدة عسكرية للسيخ [١٧]. وعلى الرغم من لجوء انديرا غاندي إلى الحسم العسكري لمشكلة المتطرفين السيخ وفرض الحكم المركزي على ولاية البنجاب، وضرب معاقل المتطرفين السيخ ودخول قوات الجيش إلى المعبد الذهبي أحد اكبر مراكز التعبد لدى السيخ، إلا أن ذلك كله لم ينه القضية، وأدى إلى عدة نتائج كان منها: اغتيال انديرا غاندي في : تشرين الأول –من قبل حراسها السيخ مما اشر تفوق الانتماء الطائفي على الالتزام والإخلاص للولاء الوطني. وأدى الاقتحام العسكري للمعبد الذهبي إلى زيادة تماسك طائفة السيخ، وتناقص عناصر التمييز بين المعتدلين منهم والمتطرفين، وتزايد حملة التعبئة الشعبية بين السيخ ضد الحكومة الاتحادية، وانتقال مجموعات من السيخ إلى العنف والاغتيالات والتفجيرات كأسلوب للثأر من سياسة الحكومة الاتحادية. وعلى الرغم من اتجاه الحكومة الاتحادية في عهد راجيف غاندي لتجاوز أخطاء المرحلة السابقة، وتوقيعها اتفاقا مع قادة السيخ في . تموز –، عرف باتفاق راجيف–لونجول أو اتفاق البنجاب الذي نص على إنهاء المواجهة مع السيخ، والتعويض، وإعادة المفصولين من السيخ إلى الجيش وغيره، إلا أن النتيجة التي تمخضت عنها المواجهات هي تعزيز قوة المتشددين السيخ يمثلهم حزب اكالي دال.

.. لقد أظهرت قضية السيخ بشكل واضح تدهور العلاقة بين السلطة الاتحادية وولاية البنجاب والتي أطلق عليها "قضية الهندوس– السيخ"، بعد تراجع التزام السلطات الاتحادية بنظام الحكم العلماني وصعود التيارات الهندوسية للحكم، وتدهور الأحوال الاقتصادية لمناطق تواجد السيخ في البنجاب مما كان من نتائجه تراجع تأثير الجناح المعتدل من السيخ وتزايد قوة الجناح المتطرف الذي حاول الاستفادة من الانقسام الديني في تحقيق أهدافه. وكان واضحا رغبة قادة السيخ في حصر تدخل السلطة الاتحادية في مجالات الدفاع والعملة والسياسة الخارجية والاتصالات وغيرها، وتوسيع صلاحيات الأقاليم وتوحيد الاتجاهات السياسية لدى أبناء طائفتهم.

.. اتجه المسيحيون إلى رفع معدل حملات التبشير بين الهنود، إلا أن الحكومة الاتحادية منعت حملات التبشير بعد أن اعتبرتها دليلا على السعي لإنشاء حكومة مسيحية في الهند، وزاد ذلك من معاناة المسيحيين من تطرف حزب بهاراتيا جاناتا الهندوسي الحاكم والذي كان واضحا في الاضطرابات العنيفة ضد المسيحيين في مطلع عام

ينظر: ستار جبار علاي، المصدر السابق ، ص :

[١٦] . H. Peiris Sub– National roup Identities and Problems of overnance in South Asia Prenceton Press PP. –

.. محمد جواد علي، السيخ ومشكلة البنجاب في الهند، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، . –

. . . .

وخصوصا مع سعي الحزب إلى جعل التعليم قوميا هندوسيا في البلاد بما ينطوي على انتقاص من الحريات الدينية بل وإلغائها عمليا.

.. ولا تقل نسبة الأقليات من أتباع الأديان الأخرى في الهند عن .%، وهذه النسبة على صغرها إلا أنها، وبسبب عدد سكان الهند البالغ نحو – مليون إنسان وفقا لإحصاء عام –، تفوق في عددها عدد سكان دول عدة في مناطق مختلف من العالم، وتشمل هذه الأديان اعتقادات مختلفة منها: الجينية، والبوذية، واليهودية، فضلا عن البهائية، والمجوسية، والزرادشتية، وأقليات دينية واعتقادية أخرى هاجرت إلى الهند واستوطنتها لأسباب مختلفة وفي مراحل مختلفة منها: بوذيو التبت من الصين، وهندوس ومسلمون من بنغلاديش، ونيباليون هندوس من بوتان وبوذيون ومسلمون من ماينمار، وتنطوي طرق التعامل مع هذه الأقليات والحقوق والحريات الممنوحة لها على احتمال ظهور الحركات الانفصالية فيها، خصوصا وأن مناطق استيطانها وعددها وتمايزها عن الأغلبية في الهند كلها عوامل تشجعها على الانفصال وتكوين دول جديدة على غرار انفصال كل من باكستان وبنغلادش عن الهند. وقد برزت هذه النزعة الانفصالية بشكل واضح في مطلع عقد الثمانينات من القرن الماضي لدى الطائفة السيخية مما دفع الحكومة الاتحادية إلى إصدار قانون Terroris a d Des ruc ive Ac ivi iesTADA Preve io Ac لمواجهة ما أسمته بالإرهاب السيخي في ولاية البنجاب، إلا أن معظم المعتقلين طوال عشر سنوات من تطبيقه كانوا من ولاية كوجرات ومن المسلمين تحديدا[١٨]، ويطرح ذلك بشكل جدي قضية انتهاكات حقوق الإنسان في الهند في ظل ظروف سيادة أغلبية تؤمن عقائدها بإتباع ممارسات لا تألفها اعتقادات السكان الآخرين أو بعضهم من الأقليات، ووجود قوانين تشكل خرقا واضحا لقيم الديمقراطية والحرية، ولم يكن قانون TADA هو الأخير بينها، إذ أقر البرلمان الهندي في كانون الأول TADA قانونPreve io of Terrorism Ordi a ce-TADA أو ما يشار له باختصار POTO والذي يمنح للسلطات حق اعتقال أي شخص والزج به في المعتقل بتهمة الإرهاب[١٩].

ونلاحظ بشأن التحديات التي يثيرها التنوع الاجتماعي اللغوي في الهند أن الحكومات الهندية المتعاقبة، عملت على ترسيخ الاعتماد على اللغة الانكليزية والهندية الرسمية لغة الهندوس كوسيلة اتصال رسمية بين الهنود، ولكن التنوع الاثني–اللغوي فرض نفسه على الهنود، خصوصا مع الأعداد الكبيرة من السكان المتحدثين بلغات مختلفة عن اللغات الرسمية والتي تقدر بنحو POTO لغة، ولهذا لجأ الدستور الهندي إلى الاعتراف أولا بـ لغة رسمية، ثم رفع العدد إلى لغة رسمية عام بوصفها لغات تذكر في الخطابات والمراسلات الرسمية للدولة الهندية، والاعتراف بـ لغة فرعية كبرى في الولايات الهندية، وجاءت المرونة في التعامل مع الاختلافات اللغوية جراء تزايد المشاعر المناهضة للغة الهندية في الولايات الجنوبية تحديدا وخصوصا في تاميل نادو وغرب البنغال وغيرها[٢٠].

وأدت استجابة الحكومة الهندية الاتحادية إلى المطالب اللغوية الاثنية والقومية إلى إعادة تنظيم الولايات الهندية وفقا للغة السائدة فيها، وكانت أول خطوة في هذا الصدد عام ، عندما قدم مشروع قانون إعادة تنظيم

. . وصل عدد الذين اعتقلوا وفق قانون (**TADA**) إلى حوالي) ألف نسمة ولم يدن منهم سوى % فقط، وكان معظم المعتقلين من المسلمين. وللمزيد انظر: أبو بكر محمد، الهند: قانون (**POTO**) يصادر حريات المسلمين، ص (––.

http ://:WWW.islamonline.net/ arabic/Politics/ A / /article .shtml

. نقلا عن، المصدر السابق، ص .

. محمد جواد علي، التاميل، في: مجموعة باحثين، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، مركز الدراسات الدولية– جامعة بغداد **.net –net s t l ://: –**

الولايات إلى البرلمان الهندي مما أدى إلى تأسيس ولاية هندية، واستمرت عملية تحديد الولايات لغويا حتى وصلت إلى ولاية وسبعة أقاليم اتحادية عام :// ، جراء حجم التباين الاثني–اللغوية بين الهنود. وعمل تأكيد الحدود اللغوية للولايات الهندية واستجابة القيادة السياسية لذلك على ترسيخ واقع اختلاف السكان في الانتماء الاثني–اللغوي مما زاد في قوة الجماعات الانفصالية التي وجدت استجابة لها بين السكان في مناطق تواجدها الإقليمية، فاندفعت للمطالبة بالمزيد من الصلاحيات والحقوق والاصطدام بالحكومة الاتحادية كما في ولاية البنجاب. والتحدي الذي يطرحه التنوع الاثني–اللغوي في الهند هو تأكيده على انقسام الهند لغويا إلى الولايات الشمالية تسود الحديث والمراسلات فيها اللغة الهندية والانكليزية، والولايات الجنوبية التي لا تزال اللغات المحلية هي المسيطرة فيها وبشكل يعرقل ظهور لغة وطنية مشتركة للبلاد.

مع ذلك وجهت انتقادات عديدة لتعامل الحكومات الهندية مع الأقليات فبالأضافة الى الأنتقادات الداخلية ، وجهت الولايات المتحدة الأمريكية نقدا واضحا للهند في هذا المجال حيث ادرجت لجنة الحريات الدينية التابعة للكونكرس الأمريكي عام :// الهند على قائمة مراقبة الدول العاجزة عن حماية الأقليات الدينية بسبب ماوصفته بـ الزيادة المزعجة في أعمال العنف الديني وعدم بذلها جهودا كافية لحماية الأقليات حيث قال رئيس اللجنة ليوناردوليو يصيبنا بالغ الأحباط بسبب عدم بذل الهند مايكفي من الجهود لحماية الأقليات الدينية وتوفير العدالة لها .[٢١]

ثانيا : العلمانية كحل مؤسسي في الهند

إذا كانت الهند دولة تتميز بأنها تضم شعبا متعدد الأعراق والديانات والمذاهب واللغات، وتتشابك فيها العوامل القومية والدينية مع التجربة التاريخية، فسيكون من الطبيعي أن تواجه نتيجة لذلك قضية دور الدين في الحياة السياسية. وكان الحل الذي اعتمده الساسة للحفاظ على وحدة البلاد في خضم ممكنات الانفصال العديدة هو جعل الهند دولة لا يقوم النظام السياسي فيها على أسس دينية، على الرغم من أن الهندوس بديانتهم يشكلون نحو . % من شعوبها، مراعين في ذلك توفر مقومات الانفصال للعديد من الأقليات الهندية: عدد سكان كبير نسبيا، ومميز قوميا وليس اثنيا لكل اثنية ودين، فضلا عن بعد أراضيهم عن مركز الدولة الهندية ووقوعهم عند أطرافها، لهذا اختار القادة الهنود خيار بناء دولة علمانية[٢٢]، بما يضمن المساواة القانونية بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات. ويمكن تفسير هذا التوجه بدلالة:

– إن تقسيم الهند بين الهند وباكستان وبنغلادش كان على أساس الدين، لهذا كان الحل العلماني محاولة لتجاوز الأخطاء التي قادت للتقسيم.

– إن القيادة الهندية تحاول طمأنة الأقليات الدينية المختلفة في الهند وخصوصا المسلمين.

صحيفة الشعب المصرية في) ---

[٢٢]. يعرف القاموس الانكليزي العلمانية بأنها النظرية التي تقول إن الأخلاق والتعليم يجب أن لا يكونا مبنيين على أسس دينية، وتعرفها دائرة المعارف البريطانية بأنها حركة اجتماعية تهدف إلى نقل الناس من العناية بالآخرة إلى العناية بالدنيا. وتشير العلمانية أيضا إلى "فصل الدين عن الدولة"، وأكثر تعريفاتها شيوعا هو أنها "فصل المؤسسات الدينية (الكنيسة) عن المؤسسات السياسية (الدولة)". وتحصر هذه العبارة نطاق العلمنة في المجال السياسي وربما الاقتصادي أيضا، وتستبعد شتى النشاطات الإنسانية الأخرى، أي أنها تشير إلى العلمانية الجزئية وحسب. وللمزيد انظر: عبد الوهاب المسيري، اليهودية والصهيونية وإسرائيل، المجلد الأول، الجزء الرابع، دار الشروق، القاهرة،)".) . .

– إن القادة الهنود يسعون للبرهنة على أن النظرية التي قام عليها انفصال باكستان، نظرية وجود أمتين مختلفتين إسلامية وهندوسية، نظرية فاشلة بفعل تمتع الأقليات الدينية في الهند وبضمنها المسلمين بمختلف الحقوق دون أي تمييز تطبيقا لما نص عليه الدستور الهندي من بقاء الهند أرضا لمختلف الأديان والمعتقدات.

– إن التيارات الهندوسية المتشددة التي نشطت في الهند في أعقاب التقسيم، أثارت معها قضية السيخ والمسلمين المتبقين في الهند، وبعض المجموعات الدينية والاثنية الأخرى، وهو ما تسبب في حالة من عدم الاستقرار العام شهدتها الهند في عقود سابقة، ووجد القادة الهنود أن تجنبها يستلزم تقييد التوجهات الدينية واللغوية أو تحييدها دستوريا على الأقل.

وكان دور الزعماء السياسيين الهنود في ذلك واضحا، حيث وضع وطبق المهاتما غاندي وجواهر لال نهرو ومولانا آزاد أفكارا منظمة حول العلمانية، ولكن انطلاقا من اعتبارات مختلفة. فإذا كان غاندي ومولانا آزاد قد انطلقا من اعتبارات دينية محددة، فقد انطلق نهرو من إيمان وقبول بالعلمانية في صورتها الغربية، وحظيت أفكاره بانتشار واسع بين النخبة المثقفة في البلاد وبين الأقليات المختلفة عموما، والمسلمين تحديدا، والذين رأوا في نهرو حاميا لحقوقهم، وخصوصا في صراعه الفكري والعملي ضد القوى الطائفية المختلفة. وكان أبرز مواقف نهرو في هذا الخصوص تحديده للعلمانية الهندية بأنها "حماية متساوية من قبل الدولة لكل الأديان"، وتأكيده على رغبته في إقامة دولة "تحمي جميع الديانات ولا تفضل إحداها على الأخرى، ولا تتخذ أيا منها دينا رسميا للدولة"[٢٣]. فالدين عند نهرو "هو تحديد وعدم تسامح تجاه الآراء والأفكار الأخرى، ويرتكز على الذات والأنانية وغالبا ما يستغل من قبل الساعين ومنتهزي الفرص". وقد حاول نهرو توظيف العلمانية لحل مشاكل الأقليات الدينية، وساعد الأقليات اللغوية على عدم الدخول في صراع مع لغة الدولة الوطنية، عندما سمح لكل مجموعة اثنية–لغوية بحق استخدام لغتها المحلية أو الإقليمية، وعدم تضمين الدستور أية امتيازات خاصة للجماعات الدينية أو اللغوية لما في ذلك من ترسيخ للفئوية وهدم للعلمانية التي يسعى إلى تحقيقها. وتأكدت هذه الرؤية في برنامج الأهداف الدستورية الذي قدمه نهرو إلى الجمعية التأسيسية عام :، وشكل جزءا مهما من مواد الدستور الهندي، الذي نص في المواد . – . منه على مفهوم الدولة العلمانية، وحرية الأديان، وفصل الدين عن الدولة في الوقت الذي حرص فيه الزعماء الهنود على اشراك اكبر قدر ممكن من ممثلي الأقليات[٢٤]. وعلى الرغم من قبول حزب المؤتمر ومنذ بداياته بالعلمانية كفلسفة سياسية، إلا أنه لم يكرسها في رؤية منظمة، إذ لم تتجاوز العلمانية عنده حدود سماحه بتمثيل نسبي لأعضاء الجماعات المختلفة. ولكن علمانية نهرو لم تكن ضد الدين بل ضد إساءة استخدام الدين لغايات سياسية، وهو ما سعى لتكريسه في الدستور الهندي الذي أقام نظاما علمانيا لا يتمتع فيه أي دين بالهيمنة، ولا تتمتع فيه الأغلبية السكانية بأية امتيازات خاصة، ولا تحظى بأية معاملة مميزة من قبل الدولة، ويحمي الحقوق الدينية للأقليات بطرق مختلفة وهذا بالفعل ماجلب رؤساء مسلمين وسيخ وهندوس للهند وعزز الهوية الهندية.

. **Balasubramanian. Nehru; A study in Secularism. Uppal Publishing House. New Delhi.New P. .**

[٢٤] **T. N. adan . Religion and Politics in India: Political Revivalism Fundamentalism and Secularism. In V. A. Pao Panan diker and Ashis Nandy (ed) The inorities of India Willington In V P. ."**

يرى المفكر الهندي راجيف بهارجانه ان الفصل بين الدين والدولة ليس صارما بل تحتفظ الدولة ببعض الثغرات التي تسمح لها بالتدخل لصالح طائفة بعينها كالتدخل لمنح مساعدات لأقامة معابد أو مدارس لفئات مهمشة كما تتسم العلمانية الهندية بعدم وجود مؤسسة دينية مهيمنة أو دين معين سائد .

ويبقى الخطر الأهم الذي يواجه العلمانية في الهند هو تصاعد قوة الحركات الأصولية الهندوسية والذي تزايد بشكل واضح منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين، حيث تتبنى تلك الحركات مفهوم الأمة الهندية استنادا إلى العرق والدين، وتؤكد أن الهندوس هم الهنود الأصليون، وأن قوة الهند تكمن في هندوسيتها، وهو ما يؤكده "لال كرلايشنا ادفاني" احد ابرز زعماء حزب "بهاراتيا جاناتا" ووزير الداخلية في التسعينيات ، في حديث له في " شباط ". ، بقوله: "إن التأكيد على الخصائص المكونة للثقافة الهندية هو محاولة لإنكار روحها ومحتواها الهندوسي أساسا" "الثقافة الهندية هي أساسا ثقافة هندوسية". وجاء تبني حزب "بهاراتيا جاناتا" لقضية معبد رام التي اشرنا اليها سابقا في ايوديا وإصدار قرار Palam ur في حزيران ليعطي دفعا قويا لحصة الحزب من المقاعد في البرلمان، ويؤكد "لال كرلايشنا ادفاني" هذه الحقيقة في حديث له في مجلس النواب في تموز بقوله: "يجب توضيح حقيقة أنه من مقعدين في البرلمان في عام ، أصبح لدينا : " مقعدا في عام ، وحدث هذا أساسا بسبب اتخاذنا هذه القضية ". وكان لكل هذا آثار مهمة على العلمانية الهندية أبرزها: تراجع هيمنة حزب المؤتمر على الساحة السياسية الهندية بعد فشله في وضع حد لإحداث العنف الديني التي استهدفت المسلمين عام – ، وصعود الأحزاب الهندوسية اليمينية للساحة السياسية، وهيمنة تحالفها على البرلمان الاتحادي الهندي، وأهم تلك الأحزاب هو حزب بهاراتيا جاناتا، على نحو أشر تراجع أهمية العلمانية في الهند مع هيمنة تحالف الأحزاب الهندوسية اليمينية المتشددة، وتزايد حدة المشكلة الدينية في الولايات الهندية، وربما سيكون من تداعيات استمرار هذا النهج التوجه نحو اكبر عمليات انفصال عن الدولة الهندية بعد انفصال كل من باكستان وبنغلادش.

وبالأجمال يمكن القول بان أدارة التنوع الهندي تظهر قدرا من العقلانية المستندة على البناء المؤسسي الدستوري لكن ذلك التعامل لم يكن متكاملا وشابه العديد من عوامل النقص والأنتقادات التي وجهت اليه .

واذا ما أنتقلنا الى النموذج العراقي في أدارة التنوع نجد ان هاجس الهوية الوطنية كان ولايزال هو الماثل في تعامل الدولة مع الأقليات وهذا ماسنحاول مناقشته في الفقرة القادمة .

.. الأقليات وتحديات بناء هوية وطنية في العراق

شكلت قضية الهوية الوطنية جزءا من أدارة التنوع في العراق وهاجسا مستمرا للحكومات المتعاقبة سواء قبل أو بعده . والواقع أن الدولة العراقية الراهنة تمثل تكوينا اجتماعيا سياسيا وجغرافيا حديثا ، ومن ثم فإن الشعب العراقي، كأحد أركان هذه الدولة ومكوناتها، لم يتشكل فعليا إلا مع قيام هذه الدولة وضمها لجماعات قومية واثنية ودينية ومذهبية متعددة ومتنوعة مما يجعل من المجتمع العراقي مجتمعا تعدديا متنوعا ولعل من الجدير بالأشارة القول الى أن المكونات العراقية كلها وسمت بالأقلية على مراحل متعددة الأمر الذي شكل ضبابية سياسية في كثير من الأحيان

Rajeev Bhargava States religious diversity and the crisis of secularism Open Democracy arch (in:http:// opendemocracy.net.

[٢٦] **A. . Nooran. The Way of the aw. Forthinghtly Frontline adras New Delhi. :// P.**

.– ستار جبار علاي، المصدر السابق، ص .

ففي حين أن هناك اقليات واضحة المسيحيون المندائيون الأيزيديون التركمان الشبك الكرد الفيليون واقليات أخرى تشكل بمجموعها – %% تشكل المكونات الحالية الكبرى السنة الشيعة الأكراد وصفا متفاوتا بين مفهوم الأغلبية والأقلية استند في كثير من الأحيان الى التسويق الأعلامي السياسي في كون اي منها اقلية أو اكثرية لاسيما مع عدم وجود تعداد سكاني يشير الى مذهب الشخص .

وليس تعدد وتنوع مكونات الوجود الاجتماعي مشكلة بحد ذاته طالما أن معظم ، مجتمعات العالم ذات تكوينات متعددة ومتنوعة،لكن مشكلة المجتمع المتعدد والمتنوع تكون متفاقمة عندما تكمن في ثلاث مسائل:

– قيام الدولة على تكريس الولاء القائم على الانتماءات الأولية وليس المواطنة والمشاركة، وجعل الأمر دستوريا.

– غلبة عوامل الفرقة والتنافر بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة على عوامل التجانس والتلاحم بينها.

–فشل أسلوبي الإدارة المجتمعية أو السياسية، أو كليهما معا، لعلاقات التفاعل بين المكونات المجتمعية المتعددة والمتنوعة.

وتكون النتيجة الطبيعية والحتمية لذلك التنوع هي نشوء أوضاع سلبية تهدد في مقدماتها ونتائجها مقومات استقرار الدولة وحتى استمرارها. وإذا كانت ولادة أية دولة تقترن عادة بالإجابة عن سؤال مركزي عن ماهية هوية هذه الدولة الوليدة؟ فإن مسارعة بعض الدول لتقديم إجابة محددة وواضحة وموحدة عن هذا السؤال، بعدما تهيأت لها أسباب ذلك، غالبا ما حققت لها الاستقرار والاستمرار وجنبتها الأزمات، بقدر ما أن تأخر بعض الدول أو عجزها عن تقديم مثل هذه الإجابة، بعدما تهيأت لها أسباب ذلك أيضا، غالبا ما أفقدها الاستقرار وعرضها للأزمات التي قد تبلغ ذروتها حين يصبح وجود هذه الدول واستمرارها موضع شك وخلاف بين مواطنيها.

ويعد العراق من بين الدول التي عجزت، وفي أحيان أخرى تقاعست، عن تقديم إجابة محددة وواضحة وموحدة عن سؤال الهوية الوطنية فيها بعد أن جرى تأسيس هذه الدولة بفعل إرادي بريطاني في المقام الأول، وكرست أنظمة الحكم هوية للدولة كانت على امتداد الدولة العراقية المعاصرة والراهنة دولة فئوية بامتياز، كونها دولة ضمت لها هويات فرعية وجعلت منها هوية للدولة العراقية عامة، وأقصت هويات اخرى ولم تجعل لها مكانا بين المواطنة العراقية، ولم تسمح لها بمشاركة سياسية جادة[٢٨]، ترافق كل ذلك مع معضلات عدة، منها[٢٩]:

–إن حدود الدولة العراقية لم تكن محترمة حتى بين العراقيين، نتيجة التداخل الجغرافي والسكاني بين العراق ودول الجوار.

–إن الوضع الاقتصادي بقي غير موات لبناء الطبقة الوسطى التي تعد الأساس لبناء هوية وطنية، وبقيت القوة الاقتصادية، كما هي القوة الدينية والاجتماعية بيد القيادات الفئوية لما دون الدولة، وأهمها رجال الدين والإقطاعيين ورؤساء القبائل.

–إن التيارات الأيديولوجية في العراق ومنها القومية العربية والقومية الكردية، ثم الحركات والتيارات الدينية– الطائفية، ومن ثم جملة ممارساتها خارج السلطة وداخلها، لم تعمل على بناء دولة مستقرة ودائمة بقدر ما عملت على جعل بناء هذه الدولة أو جزء منه مرحلة تمهيدية لكيان اتحادي اكبر يحتويها ويذيبها، مما يعني غياب المشروع الوطني لبناء دولة عراقية لدى كل التيارات التي حكمت العراق أو مارست تأثيرا في سياساته.

. **حميد فاضل حسن، الهوية العراقية وبناء الدولة (بناء الدولة العراقية: الممكنات والمحددات): مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد : ، السنة : ، كانون الثاني– حزيران)))**

: . **عبد الكريم الأزري، مشكلة الحكم في العراق من فيصل الأول إلى صدام، بلا مطبعة، لندن،)) وما بعدها**

-إن الإقصاء والتهميش وإلغاء الآخر كان وما يزال جزء من ثقافة واضحة في العراق ، لهذا نجد أن من يحكم لا يستطيع قبول مشاركة الآخرين له في الحكم، ولا يعمل على توسيع قاعدة المواطنة، ويلجا إلى العنف في التعامل مع الآخر المختلف عن انتماءاته. وعملت أنظمة الحكم على تنشيط ثقافة قوامها أن الولاء للحاكم هو الأساس في معيار الاختيار والبقاء واحتكار الامتيازات.

إن عملية بناء الدولة العراقية في علاقتها بالهوية ليست من نوع عمليات بناء الدول التي تتأسس على هوية مجتمعية موحدة موجودة سلفا فتكسبها طابعا سياسيا وتعمل على ترسيخها وتقويتها، بل هي من تلك العمليات التي تؤسس هوية مجتمعية موحدة غير موجودة من قبل وتصنعها صناعة. ولم يستطع قادة العراق بدءا من العهد الملكي[٣٠]. ومرورا بالعهود الجمهورية، بناء دولة عراقية موحدة تربط أبنائها روابط مشتركة، ويؤكد ذلك أكثر فأكثر ما نشب بعد احتلال العراق عام من صراع بين المكونات المجتمعية العراقية، أو على الأقل القوى السياسية المتحدثة باسمها كون الشعب قد اختارها سياسيا وقانونيا في الانتخابات التي جرت أعوام [٣١].

ويبين تتبع المشكلة في العراق أنها ليست مشكلة سياسية فقط وإنما هي مشكلة اجتماعية نابعة من عدم التزام العراقيين بالعراق كدولة، في مقابل التزامهم إما بالهويات الاثنية والمذهبية واللغوية أو بالهويات القومية والطائفية العريضة التي تجمعهم بمجتمعات ودول الجوار، وعلى الرغم من كون العراق دولة تتسم بالتنوع والتعدد السياسي والاجتماعي والثقافي، إلا أن أيا من النخب الحاكمة فيها منذ تأسيسها وحتى اليوم لم تعتمد بشكل فعلي سياسة إدارة التعدد والتنوع في بناء الهوية الوطنية عبر مزج التقاليد المحلية للمجموعات القومية والاثنية والقبلية والدينية والمذهبية والثقافية العراقية التي لم تجد قبولا لدى تلك النخب منذ إنشاء العراق المعاصر وحتى اليوم [٣٢].

لقد احتلت الولايات المتحدة العراق في نيسان بقصد تحقيق جملة من الأهداف من بينها إنهاء النظام السياسي السابق وسياساته غير المتوازنة في التعامل مع مشكلة الأقليات في العراق، وإقامة نظام سياسي جديد يتبع سياسة متوازنة في هذا المجال، ويراعي حقوق مكونات العراق وانتماءات أبناءه، وشاركت في الدعوة إلى ذلك والعمل على تحقيقه غالبية القوى السياسية العراقية التي كانت في الخارج، وتلك التي تأسست لاحقا في الداخل مما يعني هدم بنية الدولة العراقية التي تأسست بعد وتأسيس دولة أخرى جديدة محلها تتبع سياسات متوازنة في التعامل مع حقوق الأقليات في العراق وفقا للمنظور الأمريكي المعلن بهذا الخصوص[٣٣]. ودخلت دول الجوار على ذات الخط الخاص بمشكلة التعامل مع التكوينات الاثنية والدينية والمذهبية في العراق، إذ كانت لهذه الدول وما تزال مشاريع إقليمية تنصب بعض جوانبها على ضم العراق أو أجزاء منه إليها، ولعل اخطر ما يمر به العراق في هذه المرحلة ليس تبعية بعض الأقليات أو على الأقل رموزها لدول الجوار إنما تبعية الحكومات العراقية لمشاريع ذات امتدادات إقليمية،

. . علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج ، دار الكتاب، دمشق، T) . .

. . سعد سلوم، عراق الدولة T) – T) : من صدمة الهوية إلى صحوة الهويات، مجلة مسارات، بغداد، العدد ، السنة ، ربيع : .

. حسين درويش العادلي، المواطنة بين ضرورات الواقع وجدليات المدارس، سلسلة كتاب الصباح الثقافي .، بغداد، . . وأيضا، ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة: دلشاد ميران، ط ، دار ئاراس للطباعة والنشر، أربيل، : . وقارن مع، باقر جواد كاظم، الرؤية الأمريكية لإعادة صياغة التفاعلات الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط..دراسة في الدور العراقي، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ... – .

. جابر حبيب جابر، صراع الدولة والهوية في العراق. في: أياد خلف حسين العنبر (محرر). التحول الديمقراطي في العراق (أعمال ندوة). ((. الجمعية العراقية للعلوم السياسية. دار الضياء. النجف الأشرف. . . وأيضا، عبد الحسين شعبان، صراع أم جدل الهويات في العراق. مجلة المستقبل العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. العدد). . . / . /).

على نحو يمنعها من إدارة الدولة إراديا وقبل ذلك لا يكون لها مشروع دولة، وهو ما حصل في مرحلتين تاريخيتين هما: مرحلة حكم حزب البعث الذي جعل العراق الرسمي تابعا لمحيط عربي فضفاض والثاني هو مرحلة الحكم الممتدة منذ العام والتي جعلت العراق الرسمي يبدو ضمن تاثيرات النفوذ الأيراني وكانت الأقليات العراقية في هاتين المرحلتين التاريخيتين تدين بولائها أما لمجموعاتها داخليا وبشكل مغلق، أو لإحدى دول جوار العراق[٣٤]، وفي كل الأحوال، فإن معادلات الحقوق والواجبات والمواطنة والمساواة كلها منتهكة في العراق، وغير مقدرة من قبل الجميع وأولهم الحكومة.

وإذا كنا نعزو ما مر به العراق قبل إلى غياب الديمقراطية، فان الأمر بعد نيسان غير مبرر، كون الجميع قد عانوا، وكون بناء الدولة قد حظي برعاية دولية، وكون الأقليات أو المجموعات الكبيرة نسبيا باتت متهيئة للأنفصال عنه: مشروع دولة قومية كردية، والبعض يطرح مشروع دولة عربية سنية أو في اقل تقدير مشروع إقليم عربي سني،أو أقليم عربي شيعي...وبالنتيجة اصبحت الديمقراطية موضع تساؤل كوصفة جاهزة من الخارج في حل أي من مشكلات العراق وفي مقدمتها مشكلة حقوق الأقليات، كون العراقيين غير مستعدين لها ثقافيا و سياسيا، وفشل الدولة في حل مشكلة تقديم الانتماءات الأولية الخاصة لدى العراقيين على انتمائهم الوطني العام[٣٥].

ان الصراع الذي تفجر بعد في صراع بين السنة والشيعة قد شمل ايضا الأقليات الأخرى من خلال العنف الذي طال هذه الأقلياتتم العمل على تصفيتها ومحاولة تهجيرها ولعل أهم الجماعات التي اتجهت للانقراض في العراق بفعل ذلك العنف هي المسيحيين، بكل أنواعهم الفرعية، فبعد أن كانت نسبة المسيحيين عام نحو .% ونسبتهم نحو % عام ، صارت نسبتهم لا تزيد عن % عام ، وهدمت نحو % كنيسة لهم، وخيروا في مناطق ممتدة من البصرة إلى بغداد والموصل بين: اعتناق الإسلام أو الاشتراك مع القوى الإسلامية المتشددة في حربها ضد القوات الأمريكية أو دفع الجزية أو ترك مناطقهم والتخلي عن ممتلكاتهم، بل وتعرضوا لسوء معاملة وعمليات اغتصاب منظمة[٣٦].

الشيء نفسه بالنسبة للآشوريين المسيحيين في كركوك ، ففي الوقت الذي ألزم فيه هؤلاء في بغدادعام بالأختيار بين القومية العربية والكردية يمارس الجانب الكردي بعد ضغوطا على هؤلاء لدعم الأحزاب السياسية الكردية.[٣٧] ولعل من الواضح ان قضية الأقليات أصبحت موضع مزايدات ومساومات سياسية لاسيما بين السياسيين الأكراد وأقرانهم العرب. فالأكراد أصحاب مشروع ايواء الأقليات في سهل نينوى المتنازع عليه اصلا بين العرب والأكراد حتى يكون قاعدة للتساوم مع الآخرين، بينما الحكومة المركزية والعرب بصورة عامة يرون ان في ذلك إعادو انتاج للتطهير العرقي والديني.[٣٨]

.. إدارة التنوع في العراق– المشاكل والمعالجات

. شمخي جبر، ثقافة الهوية والموطنة، الهويات الفرعية والهوية الوطنية، مجلة ميزوبوتاميا، العدد . . وأيضا، مصطفى الحيدري، دراسة في الهوية الوطنية العراقية، نيسان .

http://hamoudi.org/arabic/dialogue-of-intellenct/ / .htm

of. كامل شياع، الطريق الطويل نحو الحداثة..تأملات في قضايا الديمقراطية والهوية الوطنية، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد.htm. t p http

. . – .

. . راغب السرجاني، حقوق الأقليات في الحضارة الإسلامية، s . http://www.islamstory.com

بريتي تانيجا، تقرير: صهر ونزوح واستئصال جماعات الأقليات منذ httpن ترجمة عبدالألة النعيمي ، سلسلة دراسات عراقية : : بغدادناربيل،بيروت ، http : – :

: – مقابلات أجراها الباحثان مع سياسيين عرب وأكراد ومن الأقليات

إن سوء حال الأقليات في العراق مماثل لسوء حال كل تكوينات المجتمع بالنسبة للدولة العراقية منذ تأسيسها إلى اليوم، ومرجع المشكلة هو غياب فلسفة الدولة في العراق، ، وعدم استطاعة الحكومات المتعاقبة قبل وبعد العام

على التأسيس لدولة عراقية جامعة، وتدخل دول الجوار في شؤون العراق، وكانت كل الحلول التي سعت القيادات السياسية العراقية إلى تطبيقها في العراق للتعامل مع معضلة التنوع تنصب على اللجوء إلى التأطير تحت عنوان فئوي محدد، وإجبار المكونات والانتماءات الأخرى: إما على قبول سيطرة وهيمنة جماعة محددة، كونها تتمتع بمواطنة أولى، والرضا بنوع أدنى من المواطنة لضمان العيش، أو الهجرة أو التهجير من العراق، أو التصفية، فقد صفي بدعوى حماية الدولة الكثير من الأكراد قبل العام وبعده ، والكثير من الأكراد والشيعة الكثير بين –

، والكثير من العرب السنة بدعوى الأرهاب والمسيحيين بعد ، وفي كل الحالات يبدو أنه لم يكن هنالك نظام قادر على ادارة التنوع من منظور عقلاني يعتمد على عدم الأقصاء والمساواة بين المكونات الأجتماعية إنما كانت هناك أنظمة حكم فئوية تدعي كونها دولة وتمارس باسم الدولة انتهاك الحقوق والتصفيات الجسدية ذات الطبيعة العرقية والدينية والمذهبية والسياسية، ولعل هذا ما خلق في العراق الرغبة بإنهاك وإنهاء الدولة ونظام الحكم من قبل الفئات التي تتعرض لانتهاك الحقوق والتصفية. لقد تعددت واختلفت أنظمة الحكم المتعاقبة في العراق، لكنها وعلى الرغم مما بينها من اختلافات، لكنها اتفقت على إتباع سياسات متشابهة في سلبيتها تجاه كل مكونات العراق القومية والاثنية والدينية والثقافية المغايرة في هوياتها وانتماءاتها لانتماءات مسئولي هذه الحكومات، وإذا كان ثمة اختلاف أو تغيير ايجابي في تلك السياسات أحيانا، فهو أمر مظهري وخارجي أولا، ونسبي وجزئي ثانيا، ولا يخرج بها ثالثا عن الأسس والمبادئ المشتركة بينها والتي غلب عليها[٣٩]:

– الحرص على تجاهل التعدد والتنوع القومي والاثني والديني والثقافي وعدم الإقرار به لإظهار المجتمع العراقي وكأنه كتلة متجانسة موحدة.

– غياب الإرادة الحقيقية لحل مشكلة التنوع وبضمنه وجود الأقليات بما يحل أيضا مشكلة الاستقرار السياسي في العراق والتي غالبا ما ارتبطت بشكل أو بآخر بمشكلة التنوع بكل أشكاله.

– غلبة خيار القوة العسكرية والمعالجات الأمنية على أسلوب معالجة السلطة لمشكلة التنوع ووجود الأقليات، وعدم اللجوء للخيارات السلمية إلا عند محاولة احتواء تلك المشكلة والالتفاف عليها.

– غياب مفهوم الشراكة في الوطن عن أسلوب إدارة السلطة، وعدم الالتزام بمبادئ المواطنة والمساواة التي أقرتها الدساتير العراقية، والفردية في الحكم وعدم تكليف أبناء الأقليات بشغل أي من المواقع السياسية العامة المتقدمة.

– إلصاق تهم العمالة والارتباط بالأجنبي والتآمر على الوطن وسيادته بكل أنواع التنوع المختلفة عن انتماء من يتولى الحكم، وللأقليات والحركات المعبرة عن مطالبها لإفراغ تلك المطالب من كل محتوى شرعي.

– غياب الموقف النظري المبدئي لدى الكتل والأحزاب السياسية العراقية بعد من التنوع القومي والاثني والديني والثقافي في العراق، واعتبارها مسألة هامشية وثانوية، ومن ثم تجاهل حقوق الأقليات وتغييب أدوارها في البرامج السياسية العراقية بحجة الحرص على الهوية الوطنية الموحدة، والتي ليست في الحقيقة إلا هوية من يحكم.

وقد تسبب ذلك في الماضي والحاضر في العجز عن الاعتراف الكامل والفعلي والصريح بحقوق التنوع وحقوق الأقليات، ومن ثم الفشل في بناء الهوية الوطنية الموحدة، بقدر ما تسبب أيضا في دفع الخلافات السياسية للتطابق مع الاختلافات القومية والاثنية والدينية والثقافية وازدياد حدتهما وفق معادلة طردية. ويمكن أن يكون ذلك إثباتا للفرضية

. . **بيير جان لويزار، في: المجتمع العراقي حفريات سوسيولوجية، مصدر سابق، ص** – .

القائلة إن عدم استقرار أوضاع العراق عبر تاريخه الحديث يعود غالبا لإهمال مطالب وتطلعات كل أبناء العراق بتنوعاته وبضمنها مطالب وتطلعات الأقليات العراقية وتجاهل وجودها بقصد أو بغير قصد، وعدم معاملتها وفق مفاهيم ومبادئ المواطنة والمساواة المقرة في الدستور، حتى أن التغييرات التي توصف بأنها ديمقراطية في العراق بعد اقرار : لم تقابلها تغييرات مماثلة في سياسات الحكم تجاه التنوع والأقليات وحقوقها التي أقرها الدستور الدائم، حيث غلب على تلك السياسات محاولة الالتفاف على حقوق التنوع والأقليات والمواطنة، والسعي لتهميش أدوارها في السلطات المحلية والحكومة والبرلمان الاتحاديين.

وإذا كان الدستور الدائم لعام مختلفا عما سبقه من الدساتير العراقية في تسميته لكل المكونات المجتمعية العراقية بصراحة ووضوح، واعترافه بحقوقها السياسية والإدارية والثقافية والتعليمية[٤٠]، فإن بعض مواده يما يتعلق بالأقليات تعاني من مشكلات مثل:

– المادة التي نصت على أن "يضمن هذا الدستور الحقوق الإدارية والسياسية والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان، والكلدان والآشوريين وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون"[٤١]، وبذلك، فقد فصلت هذه المادة بين الكلدان والآشوريين بواو العطف، وكأنهم قوميتين أو مكونين مختلفتين مما ينافي اعتقادهم بأنهم شعب واحد.

– المادة التي نصت على ضمان حرية[٤٢]: ممارسة الشعائر الدينية، وإدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية، وكفالة الدولة حرية العبادة وحماية أماكنها لأتباع الديانات والمذاهب، لكنها لم تضمن لهم حرية المعتقد الديني التي لا تعني بالضبط حرية العبادة وممارسة الشعائر، لأن المسيحي أو الايزيدي أو الصابئي العراقي يحق له اعتناق الإسلام بينما لا يجوز العكس مما لا ينسجم مع الحرية الدينية بالمعنى الواسع لها.

– المادة / أولا التي نصت على أن تكوين مجلس النواب يجب أن "يراعى تمثيل سائر مكونات الشعب فيه"[٤٣]، دون توضيح آلية هذا التمثيل مما يعني افتقار الدستور العراقي الدائم إلى ما ينص صراحة على تمثيل الأقليات القومية والاثنية والدينية والثقافية في مجلس النواب، وقد عالج قانون الانتخابات العراقية لعام هذه المسألة عند تحديده كوتا المقاعد التعويضية للأقليات التي اشترط أن لا تؤثر نسبتها في حال مشاركتها في القوائم الوطنية، ومنح ثمانية مقاعد لهذه الأقليات خمسة منها للمسيحيين، ومقعد واحد لكل من الايزديين والصابئة المندائيين والشبك. وأقر الدستور أيضا استخدام لغات الأقليات القومية والدينية في المؤسسات الرسمية والخاصة، إذ نصت المادة /رابعا/ منه على أن "اللغة التركمانية واللغة السريانية لغتان رسميتان أخريان في الوحدات الإدارية التي يشكلون فيها كثافة سكانية" والمادة /خامسا/ على أن "لكل إقليم أو محافظة اتخاذ أية لغة محلية أخرى، لغة رسمية إضافية، إذا أقرت غالبية سكانها ذلك باستفتاء عام"[٤٤]. وتعد هذه المرة الأولى التي يشير فيها دستور عراقي نال رضا فئات عريضة من الشعب إلى اللغة السريانية التي يتحدث بها أكثر من مليون عراقي من المكون الكلداني السرياني الآشوري كإحدى اللغات الوطنية في العراق. وأقر دستور إقليم كردستان العراق أيضا بحق الآشوريين في المشاركة السياسية والإدارية في الإقليم

. أمل هندي الخزعلي، التعايش السلمي في العراق، في: مجموعة باحثين، التعايش السلمي في العراق الواقع والمستقبل، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، W) – : –.

: . الدستور العراقي الدائم، المادة .

. . الدستور العراقي الدائم، المادة . .

. . الدستور العراقي الدائم، المادة . .

. . الدستور العراقي الدائم، المادة .

وحقوقهم الثقافية والتعليمية واللغة السريانية كإحدى لغات التعليم فيه، لكنه يختلف عن الدستور الاتحادي الدائم بتسميته هذا المكون بـ الكلدان السريان الآشوريين ، فيما أسماه الدستور الاتحادي بالكلدان والآشوريين. وخصص قانون الانتخابات المعدل لبرلمان الإقليم في المادة منه خمسة مقاعد للكلدان السريان الآشوريين، وخمسة مقاعد للتركمان ومقعدا واحدا للأرمن. ومنح قانون انتخابات مجالس المحافظات لعام للآشوريين المسيحيين ثلاثة مقاعد، مقعد واحد لكل من محافظات بغداد ونينوى والبصرة، وهو ما لا يتناسب وحجمهم السكاني والنوعي، فيما منح مقعدا واحدا للأيزيديين وآخر للشبك في نينوى.

ورغم أن هذا الدستور قد صيغ بصورة تقدمية كما يرى تقرير بيرتي تانيجا حول أقليات العراق بعد فأنه مبهم ابهاما يبعث على القلق بشأن دور الأسلام في الدولة العراقية المقبلة واضعا علامة استفهام على قضايا الحرية الدينية [٤٥] كما يخلص التقرير الى ان الأقليات في العراق تواجه تهميشا متزايدا على جميع المستويات في حرمانها من حقوق المواطنة على المستوى المحلي الى نقص تمثيلها في عمليات صنع القرار مثل أعداد الدستور الجديد وفي الحكومة الجديدة على المستوى الوطني وأن بعض قضايا التمييز والأقصاء اليومي الذي تواجهه الأقليات في العراق تؤطره قوانين سارية منذ زمن صدام حسين . [٤٦]

ومن هذا نخلص الى أن قضية حقوق الأقليات في العراق على الرغم من التأطير الدستوري لها بعد بقيت غير مفعلة في الكثير من الاحيان أو تم الألتفاف عليها سياسيا بل كانت محلا لمساومات سياسية بين النخب السياسية للجماعات الكبرى

لخاتمة والتوصيات:

لقد ناقش البحث واحدة من المشاكل التي تعاني منها الدول غير المستقرة تحديدا، ألا وهي طرق التعامل مع التنوع الاجتماعي داخل الدولة، وتحديدا مع مشكلة الأقليات. وتبين من البحث، واعتمادا على الأنموذجين الهندي والعراقي،

- وجود معضلات في التعامل مع التنوع الاجتماعي ومع الأقليات تحديدا في العراق، أما الهند فعلى الرغم من واقعها المتناقض إلى درجة حرجة إلا أن القيادات الهندية حيدت دستوريا اغلب تلك التناقضات الموجودة داخلها، وسمحت ببلورة قدر من الانسجام في الهوية الهندية، وحققت استقرارا مقبولا مقارنة بعدد سكانها وحجم التناقضات بين الانتماءات الأولية لسكانها إذا ما قيست بحالة العراق.

.- مارست الهند سياسة براغماتية مع اقلياتها اي انها تعاملت معها بناءا على مصالح الدولة الهندية بمعنى انها مستعدة لأستخدام العنف بصرف النظر عن الألتزامات الدستورية في حين أن العراق غالبا ما تعامل مع الأقليات وفق نظرة ايديولوجية سواء قبل أو بعد

- بقدر مانص الدستور الهندي على العلمانية الا ان العمل السياسي في الهند بدا يفرز سياسة هندوسوية قومية ودينية أكثر منها وطنية مع تقدم الزمن . بالمقابل يؤكد الدستور العراقي على طابع ديني واضح للتشريع رغم اشارته لأحتفاظ الأقليات بحرياتها الدينية الا أن الهيمنة الدينية والأثنية للمكونات العراقية الكبيرة بدت هي السائدة

بريتي تانيجا، المصدر السابق،ص

.بريتي تانيجا، المصدر السابف، ص

- مشكلة ادارة التونع في البلدين تكمن في عدم وجود اليات واقعية لتطبيق الدستور . ففي حين ينص الدستور الهندي على المساواة في المواطنة نجد المسلمين مثلا في أدنى السلم الأجتماعي. بالمقابل يؤكد الدستور العراقي على المساواة والحريات للأقليات لكن هذه الأخيرة لازالت تحمل معاناة سياسية من خلال عدم وجود تشريعات تحقق ماثبته الدستور فلا زالت هناك قوانين تحجيمية لبعض الأقليات سارية المفعول منذ عهد النظام السابق ولازال نظام الكوتا الأنتخابي يعمل بالنسبة للأقليات .

.- الفرق بين الهند والعراق أن أكبر المكونات في الهند هم الهندوس حوالي % ثم تأتي بقية الأقليات ضمن الحدود الباقية في حين لايوجد في العراق مكون له هذه النسبة وهذا مايشكل أشكالا واضحا في قضية الأقليات في العراق

- اذا كانت الهند قد أشركت معضم الأقليات عند صياغة دستورها فأن أقليات العراق لم تشترك بصورة كافية في صياغة الدستور العراقي وهذا ماحرمها من أن تضع تصوراتها الخاصة في هذا الدستور .

توصيات للنموذج العراقي

بأعتبار أن تجربة العراق بعد قليلة في المجال التعددي والديمقراطي فأنه ينبغي أن يستفيد من التجربة الهندية لاسيما في تجنب أخطائها فالخوف من الأنفصال وتبعية مكونات أو أقليات معينة لدول أخرى وأتهامها بالعمالة كما هي الحال في نظرة الحكومة الهندية للمسلمين في كشمير أزاء باكستان ينبغي أن لايحل بالعنف المسلح وانما بوسائل التنمية الأقتصادية والسياسية معا والبتعاد عن الصيغ الشمولية في التعامل السياسي وعدم تغليب مكون على مكون آخر .وعليه ينبغي أن تكون ادارة التنوع لاسيما فيما يتعلق بالأقليات في في العراف تنطلق من الأسس التالية:

:. بناء المؤسسة العسكرية الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية من جميع أبناء الوطن، وتشكيل وحداتها وصنوفها من كل المكونات العراقية وألا تكون من لون واحد فقط.

. بناء نظام تعليمي وطني موحد يحافظ على الوحدة الوطنية، ويعزز التعايش السلمي بين مكونات المجتمع، ويسمح باستخدام اللغات الوطنية للأقليات في إطاره وليس خارجه، ويسهل فتح مدارس باللغة الأم لأبناء المكونات الصغيرة وحسب رغبتهم، والمساعدة في فتح مراكز ثقافية لهم.

. بناء الأقاليم والإدارات المحلية إن كان ذلك ضروريا على أسس جغرافية وليس قومية أو اثنية أو دينية أو طائفية.

. سد النواقص أو الثغرات الدستورية والقانونية ذات الصلة بحقوق التنوع وبضمنها حقوق الأقليات، وخاصة تلك المرتبطة بمواد تضمنها الدستور كالمادة . المتعلقة بضمان الحقوق السياسية والإدارية والثقافية والتعليمية للتركمان، والكلدو آشوريين. وغيرها من المواد الدستورية والتشريعات القانونية.

. تجنب استخدام مصطلح الأقلية لوصف بعض المكونات العراقية طالما أن معناه الواسع يثير حساسيتها من جهة، ولا يتناسب مع واقعها كمكونات عراقية أصيلة وقديمة من جهة ثانية، على الرغم من اعتماده في العديد من النصوص والصكوك الدولية التي غالبا ما اعتمدت في استخدامه على النسبة العددية للسكان، ولا بد من القول إن الدستور العراقي الدائم كان موفقا عندما تجنب استخدام هذا المصطلح واستخدم مفردة المكون بدلا منه.

. ضمان حق الأفراد في اختيار المجموعة الاثنية أو الدينية أو اللغوية التي يرغبون الانتماء إليها، وحق المجموعات في إثبات هويتها الجماعية، وحمايتها ومنع كل أعمال الصهر والتذويب القسريين.